

علي عبد القادر علي \*

# السعي نحو الرخاء: «كيف يتسلّى للدول النامية تحقيق مرحلة الانطلاق الاقتصادي»

*The Quest for Prosperity: How Developing Economies Can Take Off* : الكتاب

الكاتب : جستن يفو لين

مكان النشر : برينستون، الولايات المتحدة

الناشر : مطبعة جامعة برينستون

تاريخ النشر : ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٣٢٢

## مقدمة

يشتمل هذا الكتاب على افتتاحية أو استهلال (ص ٩ - ١٧ بالأرقام الرومانية)، وعشرة فصول (ص ١ - ٢٥٠)، وثبت لأهم المفاهيم (ص ٢٥١ - ٢٥٧)، وقائمة بالهواش، لكل فصل على حدة (ص ٢٥٩ - ٢٨٥)، وقائمة بالمراجع تضم ٣٧٧ مرجعاً (ص ٢٨٧ - ٣٠٨).

في الفصل الأول، يوضح المؤلف أنه يفهم طبيعة التنمية الاقتصادية بأنها «عملية مستمرة للتحول الهيكلي، بما في ذلك ليس فقط الارتفاع الصناعي والتكنولوجي والتنوع الاقتصادي وإنما أيضاً التغيرات في هيكل التشغيل (حيث ينتقل العمال إلى قطاعات مرتفعة الإنتاجية) والتغيرات في البنية التحتية» (ص ٨). كما يوضح في الصفحة نفسها أن الكتاب يركز على «التحديات الطويلة المدى التي تواجه صناع القرار، ويحاول توفير خارطة طريق للذين

</div

## ينخرطون في السعي نحو تحقيق الرخاء لدولهم

(ص ٨).

على أساس هذا الفهم، يقدم الكتاب مقاربة هيكلية جديدة لتحليل التنمية، ولصوغ السياسات التنموية، بديلاً من المقاربة الهيكلية القديمة التي سادت في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، ومن أهمها مقاربة مدرسة التبعة التي تطورت في أميركا اللاتينية. وفي هذا الصدد يلاحظ المؤلف أن الاختلافات المشاهدة بين دول العالم لم تترتب على توزيع غير متكافئ للقومة السياسية أو على أيّ من عوامل عدم المرونة الخارجية عن نطاق تحكم الدول، وإنما هي نتيجة عوامل تتعلق بهيكل الهيئات وبعمل آلية السوق.

ويسارع المؤلف للاحظ أن المقاربة الهيكلية القديمة ترتب عليها اتباع الدول النامية استراتيجيات وسياسات تنمية لا تنسق مع هباتها ولا ميزاتها السيسية، وهي استراتيجيات وسياسات تمثلت في سياسات إحلال الواردات الكثيفة رأس المال. من جانب آخر، يعبر المؤلف عن رفضه «الإيمان الأعمى في الفضائل السحرية لآلية الأسواق الحرة وعصمتها من الزلل» (ص ٩-١٠).

استناداً إلى قراءة الشواهد التاريخية منذ القدم وتطور الفكر التنموي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يتوصل المؤلف إلى نتيجة متفائلة: «أعتقد أن في إمكان جميع الدول النامية، بما فيها تلك التي هي في أفريقيا جنوب الصحراء، أن تنمو بمعدل سنوي يبلغ ٨٪ في المئة أو أكثر وبطريقة مستمرة لعدد من الحقب في ظل عالم متعلم على الدوام» (ص ٩).

من دون محاولة رصد مفصل لمحفوظ الكتاب في القسم الثاني من هذه المراجعة، سيتم إطلاع القارئ على تسلسل وترتبط ما جاء فيه، خدمة لهدف تأليفه الذي أشرنا إليه أعلاه.

**أولاً: محتوى الكتاب**

خصص الفصل الثاني، الذي جاء بعنوان «معركة الحكاوي وتبدل النماذج الفكرية المهيمنة»، لاستعراض أهم الأفكار والنظريات والنماذج التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي الطويل المدى، بما في ذلك نظريات ونماذج اقتصاديات التنمية التي تبلورت منذ أربعينيات القرن الماضي تحت ما أسماه بول كروغمان، الخائز جائزة نobel في علوم الاقتصاد، «النظرية الراقية للتنمية»<sup>١</sup>. بعد هذا الاستعراض توصل المؤلف إلى ثلات ملاحظات وصفها بالمربيكة:

- إن مختلف المقاربات في مجال دراسة النمو الاقتصادي الطويل المدى أثارت أسئلة مهمة، وأضاءت قضايا شائقة بشأن النمو الاقتصادي، إلا أن جميعها لم تتمكن من شرح فشل مختلف الأقطار ونجاحها في عملية التحول الهيكلية والارتقاء الصناعي.
- إن السياسات التنموية تطورت على الدوام على هدي الأفكار البحثية السائدة، بما في ذلك توصيات مؤسسات التمويل الدولية التي قدمت النصح للدول النامية في مجال السياسات.

- إن الدول التي حققت نجاحاً يعتد به في مجال التحول الهيكلية والارتقاء بهياكلها الصناعية لم تتبع، إلا في حالات نادرة، توصيات السياسات التي ارتكزت على النموذج التنموي المهيمن.

على أساس هذا الفهم، يلاحظ المؤلف أن «الوقت أづ لتكاملة المعرفة التنموية المتراكمة بإطار نظري عريض يوفر تحليلاً هيكلياً للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي المستمر - وبالخصوص استنباط العوامل التي تمكن الدول الفقيرة من الانتقال

١ انظر : P. Krugman, "Towards a Counter – Counter : Revolution in Development Theory" (Proceeding at the World Bank Annual Conference on Development Economics; Washington D.C., 1992).

عرفت اللجنة الدولية النمو الاقتصادي المستدام بأنه يتمثل في تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يساوي أو يفوق ٧ في المئة، و لمدة ٢٥ عاماً أو أكثر منذ الحرب العالمية الثانية. لكن لم تتمكن من تحقيق مثل هذا النمو سوى ١٣ دولة فقط من مختلف أنحاء العالم. وتعنت اللجنة في الخصائص المشتركة لهذه الدول، ووُجِدَت أن أهم هذه الخصائص تمثلت في استغلال هذه الدول كلها للاقتصاد العالمي، بمعنى: الاستفادة من العولمة؛ الحفاظ على بيئه اقتصادية كلية مستقرة (معدلات تضخم غير مرتفعة، وعجز محتمل في الموازنة، ونسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي يمكن تمويلها بواسطة التدفقات العادلة للنقد الأجنبي)؛ معدلات ادخار واستثمار مرتفعة نسبياً؛ الاعتماد على آلية السوق في تحديد الموارد؛ وجود حكومات ملتزمة ومقندة ذات صدقية.

وبعد مناقشة هذه الخصائص المشتركة للتجارب الناجحة في تحقيق النمو المستدام في عينة من الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية، يخلص المؤلف إلى أن التحدي الحقيقي الذي يواجه صناع القرارات في الدول النامية يتمثل في «مساعدة القطاع الخاص في التعرّف إلى الصناعات الجديدة التي تتسم مع الميزة النسبية للاقتصاد الوطني .. وفي تيسير دخول الوحدات الإنتاجية في الصناعات التي تتحكّمها من الازدهار» (ص ١٠١).

في الفصل الخامس، واستناداً إلى فهم للتجارب التنمية وللتطورات في الفكر التنموي، يصل المؤلف إلى مرحلة تقديم إطاره المقترن لإعادة التفكير في عملية التنمية، وهو الإطار الذي أسماه «الاقتصاد الميكيلي الجديد».

ينطلق المؤلف في هذا الفصل من الموافقة على تلخيص يقول إن قصة سر النمو الاقتصادي، ومن ثم محتوى اقتصاديات النمو، تتمحور حول عدد من الموضوعات تشتمل على: «أهمية عملية تراكم رأس المال العيني ورأس المال البشري؛

من مرحلة تنمية إلى أخرى، والدول المتقدمة من الاستمرار في خلق الفرص والثروة» (ص ٤٧).

تناول الكتاب في فصله الثالث، وهو بعنوان «التنمية الاقتصادية: دروس التجارب الفاشلة»، أهم التجارب التنموية التي مرت بها عدد من الدول النامية بعد نيله الاستقلال السياسي. وبحسب قراءة المؤلف للشواهد التاريخية، تمثل فشل هذه التجارب في محاولة إنشاء قواعد للصناعة الثقيلة الكثيفة رأس المال، وهي استراتيجية تنمية تعكس الهبات الطبيعية لكل منها، وتخالف الميزات النسبية التي تتمتع بها كل واحدة منها. وعلى الرغم من أن المؤلف ركز على غانا مثلاً تفصيلياً، فإن الدول الأخرى المذكورة اشتغلت على الصين (في عهد ماو)، ومصر (في عهد عبد الناصر) وأفغانستان (في عهد نهرو)، وإندونيسيا (في عهد سوكارنو)، ومعظم الدول في أفريقيا جنوب الصحراء وأسيا وأميركا اللاتينية. كما يلاحظ المؤلف فشل التجارب التنموية التي فرضتها مؤسسات التمويل الدولية منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين على الدول النامية تحت ما عرف بسياسات «وفاق واشنطن»، وهي سياسات مثلت النقىض لما أتبع في الماضي في ما يتعلق بدور الدولة في إحداث التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي. ويضرب المؤلف مثلاً لفشل هذه السياسات بما حدث في إسلفادور وبيرú وكوت ديفوار وغانا (التي أشيد بتطبيقها الملزم)، ودول أوروبا الشرقية وروسيا.

وتناول الفصل الرابع دروس الدول التي نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لفترة زمنية طويلة نسبياً، ونجحت في اللحاق بالدول المتقدمة صناعياً. اعتمد هذا الفصل، بعد الإشارة، على التقرير الذي أصدرته اللجنة الدولية للنمو سنة ٢٠٠٨ بعنوان «تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام والتنمية غير الاقتصادية»<sup>(٢)</sup>. وقد

<sup>2</sup> Growth Commission, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development ([www.growthcommission.org](http://www.growthcommission.org); 2008).

تنموية تمثل السوق الآلية الأساسية للتخصيص الفعال للموارد. إلا أن التنمية الاقتصادية بطبعها هي عملية ديناميكية تتطلب الارتفاع الصناعي والتنوع، مصحوباً بالتحسن في البنية التحتية في كل مرحلة تنمية. مثل هذه التحسينات ينطوي على تأثيرات خارجية واسعة النطاق تؤثر في تكلفة المبادرات للوحدات الإنتاجية والعوائد على رأس المال. وبناء عليه، فإنه إضافة إلى آلية سوق فعالة، هناك دور مهم للحكومة لتنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا الاستثمار، وتوفير التحسينات اللازمة في البنية التحتية، وتقديم التعويضات الالزمة التي يتطلبها تفشي التأثيرات الخارجية.

يناقش الكتاب في الفصل السادس عدداً من قضايا السياسات الاقتصادية تحت الإطار المقترن، واختلافها عن، أو توافقها مع، السياسات التقليدية تحت كل من المقاربة الهيكلية القديمة أو المقاربة النيوكلاسيكية. ويلاحظ في هذا الصدد أن المقاربة المقترنة تسند دوراً مهماً للدولة في عملية الارتفاع الصناعي. هذا وقد اشتغلت القضايا التي جرى التطرق إليها على: قضية السياسة المالية (حيث حُبّذت المقاربة الكينزية التي تفضل زيادة الإنفاق الحكومي خلال الأزمات الاقتصادية)؛ قضية السياسات النقدية (حيث فُضل استخدامها كما في حالة السياسة المالية عن طريق سعر الفائدة، ولم يجر تحديد موقف من قضية استقلال البنك المركزي)؛ قضية تطوير القطاع التمويلي (حيث اقترح على الدول النامية عدم محاكاة ما يحدث في الدول المتقدمة من هيكل للبنوك وأسواق المال، وذلك مراعاة للمراحل التنموية)؛ قضية السياسة بشأن تدفق رأس المال الأجنبي (حيث حُبّذت سياسة الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع تدفق الاستثمارات المالية المضاربة)؛ قضية السياسة التجارية (حيث أوصى بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية)؛ قضية الاستثمار في رأس المال البشري

تأثير العوامل التقنية في معدل التراكم وعملية خلق المعرفة وتأثيرها في الإنتاجية؛ الاعتماد المتداخل لمعدلات نمو مختلف الدول؛ آخرًا، دور المؤسسات الاقتصادية والسياسية في تحفيز تراكم رأس المال والابتكارات والتغيير» (ص ١٠٢ - ١٠٣). ومن الناحية المنهجية، ولأغراض تحليل التنمية الاقتصادية، يقترح المؤلف أن يبدأ التحليل من النظر إلى «هبات القطر من عوامل الإنتاج»، وهو متغير معطى في أي لحظة زمنية، وأساسياً وقابل للتغيير. ويتوسع الفصل في شرح أساسيات المقاربة الهيكلية الجديدة التي سبق للمؤلف أن لخص أهم أفكارها في الفصل الأول (ص ١٥) على النحو التالي:

- فكرة هيكل هبات الاقتصاد من عوامل الإنتاج: إن ما يتوفّر عليه أي اقتصاد مشاهد في عوامل الإنتاج التقليدية (الأرض، والعمل ورأس المال)، وهو هيكل يكون عادة معطى عند نقطة زمنية معينة ولكن قابل للتغيير مع الزمن، يحدد مقدرة الاقتصاد المالية، والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، والميراث النسبي، وهو هيكل يتتطور من مرحلة تنمية إلى أخرى. ومن ثم، فإن الهيكل الصناعي لأي بلد سوف يكون مختلفاً بحسب المرحلة التنموية. ويحتاج كل هيكل صناعي لما يلائمه من بنى تحتية لتسخير عمله ومبادراته.

- فكرة متصل مراحل التنمية: تمثل كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية نقطة في متصل للتنمية، من اقتصاد زراعي بدخل متخصص إلى اقتصاد صناعي بدخل مرتفع، وهي فكرة مقابلة لتلك النظرة الثنائية التي تصنف الاقتصادات إلى فقيرة ومتقدمة، أو إلى دول الهامش الصناعي ودول المركز، ومن ثم ينبغي للدول النامية، في سعيها للارتفاع بهيكلها الصناعي وتحسين بناءها التحتية، ألا تتعلم من، أو ألا تقليد، الدول المتقدمة صناعياً.

- فكرة آلية تخصيص الموارد: في كل مرحلة

بها قدر كبير من المخاطر نسبة إلى عدم توافر المعلومات بشأنها لدى الوحدات الإنتاجية المحلية بسبب قلة التجربة.

**الخطوة الرابعة** هي تصميم عملية اكتشاف النفس؛ فيغضّ النظر عن قائمة السلع والخدمات التي تم التعرف إليها في الخطوة الأولى، ربما تمكن بعض الوحدات الإنتاجية المحلية، وبحسب الظروف المحلية، من ارتياح مجالات واعدة في إنتاج سلع وخدمات أخرى متوافقة مع ما يتمتع به البلد، المعنى من ميزات نسبية. في مثل هذه الحالات، يتوجب على الحكومة دعم هذه الوحدات الإنتاجية، والتخلص من القيود التي تحدّ من توسيع الإنتاج ودخول وحدات إنتاجية محلية في المجال المعنى.

**الخطوة الخامسة** هي فهم قوة المناطق الصناعية وسحرها واستيعابها. وللتغلب على القيود التي تفرضها حالة تخلف البنية التحتية وضعفها، يمكن الحكومات في الدول النامية إنشاء مناطق حرة ومناطق صناعية توفر فيها بني تحتية ذات نوعية جيدة تكون جاذبة للوحدات الإنتاجية الأجنبية والمحلية، قبيل توفير مثل هذه البنى على مستوى القطر ككل.

**الخطوة السادسة** هي توفير حواجز للصناعات المستهدفة؛ إذ يمكن الحكومات أن تقدم حواجز لبعض الصناعات التي تم استنباطها في الخطوة الأولى، خصوصاً تلك التي ينطوي نشاطها على مخاطر، أو ينطوي إنتاجها على معلومات يمكن استخدامها بواسطة الغير من دون مقابل.

وقد تناول الفصل الثامن نقاش تجربتي الصين والاتحاد السوفيافي من وجهة نظر المقاربة الهيكلية الجديدة، وركز على توضيح كيف كانت الاستراتيجيات التي أتبعت، قبيل الإصلاحات الاقتصادية في كلٍ منها، متعارضة مع الميزات النسبية للأقتصادين، وكيف أنها أفرزت تشوهات

(حيث أوصي بصوغ استراتيجيات التعليم والتدريب تأخذ بعين الاعتبار الترقى المتوقع على سلم الهياكل الصناعية). بالإضافة إلى ذلك كله، تطرق الفصل بالنقاش إلى قضية إدارة الموارد العامة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

**خصص الفصل السابع** الذي جاء بعنوان «تطبيق المقاربة الهيكلية الجديدة، مسارين وست خطوات»، لتقديم موجهات عملية لصناعة القرار التنموي. تستند الموجهات العملية التي تم التوصل إليها إلى أن هدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعتمد على اكتشاف الهيكل الصناعي الملائم الذي يمكن كل دولة نامية من تنفيذ استراتيجية تنمية متوافقة مع ميزاتها النسبية (كما تعرفها هباتها الطبيعية وبناتها التحتية). وفي هذا الصدد استُنبط ست خطوات ينبغي لحكومات الدول النامية اتباعها لصوغ الاستراتيجيا التنموية.

**الخطوة الأولى** هي أن تقوم الحكومة بالتعرف إلى «قائمة السلع والخدمات القابلة للتبادل التجاري والتي شهدت نمواً مستمراً لدى عشرين عاماً في الدول المشابهة لها في المبادرات الطبيعية ولكنها تتمتع بدخل حقيقي للفرد أعلى (بقيمة ١٠٠ دولار، على سبيل المثال).

**الخطوة الثانية** هي التخلص من القيود الحكومية؛ فمن قائمة السلع والخدمات القابلة للتبادل التجاري التي تم التعرف إليها في الخطوة الأولى، يمكن الحكومة أن تعطي أولوية للصناعات التي نشطت فيها وحدات إنتاجية محلية بطريقة تلقائية، وأن تعرف إلى القيود التي تمنع هذه الوحدات من تحسين نوعية المنتجات، أو من توسيع نطاق الإنتاج، أو من عدم تشجيع وحدات إنتاجية جديدة على ولوج مجالات الإنتاج وتكوين مجتمعات صناعية.

**الخطوة الثالثة** هي إغراء المستثمرين الأجانب وجذبهم، خصوصاً في الصناعات التي يحيط

المجتمعي، وخلق فرص العمل، والاستقرار الاجتماعي» (ص ٢١٤).

في الفصل الختامي للكتاب، وقد جاء بعنوان «وصفه للرخاء الاقتصادي»، لشخص المؤلف، كما هو متوقع، أهم مكونات المقاربة الهيكيلية الجديدة، وأوضح عن عدد من أفكاره الخاصة المتعلقة بعلم الاقتصاد، ولا سيما في ما يتعلق بالدول النامية. ويهمنا في هذا الصدد تلخيص أهم ما عبر عنه المؤلف:

- التشديد على أن «النظريات الاقتصادية الموجودة حالياً فشلت في توفير توصيات بشأن السياسات الملائمة للدول النامية، على الرغم من الجهود البحثية، بواسطة العديد من الاقتصاديين العابقون الذين تصدوا لمثل هذه المهمة بعد نشر كتاب آدم سميث» (ص ٢٣٦).

من الناحية المفاهيمية، هنالك فوائد تحليلية من  
فهم هبات أي اقتصاد على أنها تشتمل على البنى  
التحتية إضافة إلى الموارد الطبيعية والعمال ورأس  
المال بنوعيه العيني والبشري. كما أن هنالك فوائد  
تحليلية من النظر إلى البنى التحتية على أنها تشتمل  
على الموارد المادية (الطرق، والمطارات، والموانئ،  
ونظم الاتصالات، وشبكات الطاقة، والخدمات  
العامة الأخرى)، والموارد المؤسسية (الالأعراف،  
والقوانين، والإجراءات واللوائح، والعلاقات  
الاجتماعية، والقيم المجتمعية) (ص ٢٤٠).

• إنأخذ هيكل هبات كل قطر بعين الاعتبار عند صوغ السياسات التنموية يتطلب القيام بجهد يحثي منضبط منهجيًا، وأصيل، وذكي علاقته بأوضاع القطر المعنى (ص ٢٤١).

- إن جميع الدول التي تحولت من اقتصادات زراعية إلى اقتصادات حديثة متقدمة - بما في ذلك القرى الصناعية الحديثة في شرق آسيا - توفرت على حكومات قامت بمساعدة الشركات الخاصة

الاقتصادية مثل تحديات مستقبلية لصناعة القرار عندما تبيّن لهم أهمية تغيير الاستراتيجيات التنموية القديمة. ويلاحظ المؤلف أن التشوّهات الاقتصادية التي ترتبت على اتّباع استراتيجيات وسياسات اقتصادية غير ملائمة، والتحديات التي فرضتها على صناع القرار، أثارت أسئلة ملحّة حول «سرعة الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة وتبابها؛ إذ ينبغي لصناع القرار تحقيق مكاسب في مجال الكفاءة الاقتصادية نتيجة القضاء على التشوّهات الموروثة، ولكن ينبغي لهم في الوقت عينه اختيار استراتيجية متوافقة مع (المقاربة الهيكلية الجديدة في ما يتعلق باختيار عملية الارتقاء بالهيكل الصناعي وتيسيرها بطريقة قابلة للاستمرار» (ص ١٨١).

بناء على تصور أن عملية التنمية الاقتصادية تمثل متضلاً يضم جميع الأقطار، من أفرتها إلى أغناها، خُصص الفصل التاسع الذي جاء بعنوان «تفعيل التغيير الهيكلي على مستويات مرتفعة للتنمية»، للتحديات التنموية التي تواجه الدول ذات الدخل المتوسط والدخل المرتفع. وهو يناقش التحديات الطويلة المدى التي ينبغي لصناعة القرار في الدول النامية التي حققت نجاحاً في التنمية الاقتصادية، وخصوصاً الدول النامية ذات الدخل المتوسط،أخذها بعين الاعتبار؛ ويطرق إلى كيفية تعامل بعض الدول مع مثل هذه التحديات بواسطة سياسات تستقى مع المقاربة الهيكيلية الجديدة وإطارها العملي المتعلق بالتعرف إلى عملية النمو وتيسيرها، مستعرضاً بعض الأمثلة من الدول المقدمة. ويلاحظ المؤلف، في صدد مأزق الدول ذات الدخل المتوسط في سعيها لللحق بالدول ذات الدخل المرتفع، أن مثل هذا الهدف ينبغي ألا يكون الغاية القصوى والوحيدة لصناعة القرار؛ إذ إن «الارتقاء التقني والصناعي المستمر والتحول الهيكلي سيظلان أهم القوى المحركة لتعظيم الرفاه

وصنّاع القرار في الدول النامية. كما أنه ليس  
هناك من شك في أن القارئ، أكان متخصصاً  
أم غير متخصص، سيجد متعة غير متناهية في  
الاطلاع على كتاب كُتب بلغة رفيعة وأسلوب  
مشوق ومعلومات وشواهد تطبيقية تلخص  
الحالة المعرفية في الفكر التنموي من دون تعنت  
وتفعّل وادعاء.

يزيد من أهمية الكتاب أن مؤلفه، مثله في ذلك مثل أماراتيا سِن، ينتهي إلى دولة نامية حققت معجزة تنمية في زمن قلت فيه التجارب التنموية الخارجية. وعلى الرغم من تدريبه المهني العالي في أرقى مدارس الاقتصاد العالمية، مدرسة جامعة شيكاغو، فإن كتابه استبطن التجربة الصينية في مقرره للمقارنة الهيكلية الجديدة التي شُرِّط بها.

من الناحية الفنية، وكما فعل كثير من الاقتصاديين قبله، أعاد الكاتب اكتشاف الحكمة التنموية التي قالت بها نظرية التنمية الاقتصادية الراقية التي تبلورت خلال أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته. وفي هذا الصدد يمكن القارئ الحريص على ملاحظة أن الفكرة المحورية للمؤلف تمثل في اعتقاده بأن العالم لا ينقسم إلى معاكسرين: الدول المتقدمة (المركز) والدول النامية (الأطراف)، وأن العلاقة بينهما تتلخص في هيمنة المركز على الأمور الاقتصادية الدولية وما ينطوي على هذه الهيمنة من استغلال (كما قالت بذلك نظرية التبعية التي تبلورت في أميركا اللاتينية)، وإنما يمكن النظر إلى الدول على أنها تصنف على متصل من المراحل التنموية بحسب هباتها الطبيعية وغير الطبيعية، وأن التنمية الاقتصادية تعني الارتفاع بالهيكل الصناعي.

كما سلا حظ القارئ الحريص أن محتوى السياسات  
التنموية التي قال بها الكتاب لا تختلف في كثير أو  
قليل، عن تلك التي أوصت بها نظرية التنمية  
الاقتصادية الراقية، في ما عدا إصرار المؤلف على

في التغلب على قضايا التنسيق والتأثيرات الخارجية في السعي نحو التحول الهيكلية. وإن حكومات الدول ذات الدخل المرتفع لا تزال تقوم بتأدية مثل هذا الدور» (ص. ٢٤١).

• منها يكن من أمر الجدل الدائر حول فشل أو نجاح تطبيق السياسات الصناعية في الدول النامية، ولأغراض صوغ سياسات ملائمة للمرحلة التنموية التي يمر بها أي قطر، يجب التفرق بين نوعين من أنواع تدخل الحكومات في الشأن التنموي: «الأول هو السياسات التي تيسر التحول الهيكلي بالتلعب على القيود التي تفرضها قضايا توافر المعلومات، والتنسيق، والتآثيرات الخارجية، وهي قيود تتأتى من طبيعة عملية تطوير الهيكل الصناعي، والتوزيع الاقتصادي، والتحول الهيكلي ... والثاني يتمثل في السياسات الرامية إلى توفير الحماية لعدد من الوحدات الإنتاجية والصناعات التي يتم اختيارها بعناية في قطاعات جديدة متطرفة أو في قطاعات قديمة فقدت ميزتها النسبية» (ص ٤٣). في إطار هذا الفهم، ليس هناك ما يمكن الدول النامية من صوغ سياسات صناعية تتوافق مع مرحلتها التنموية وتتنسق مع ميزاتها النسبية.

• «تمثل أهداف قادة الدول في الحفاظ على السلطة السياسية والتمتع بسمعة حسنة في تاريخ دولهم». ومهمها يكن من أمر جماعات المصالح التي تحيط بهم، فإنهم عادة ما يتمتعون بقدر كبير من حرية التصرف التي تمكنهم من تغيير بلدانهم باتّباع الأفكار النيرة التي تنطوي على سياسات تنمية ملائمة متى ما توافرت (ص ٢٥٠).

ثانياً: ملاحظات

ليس هنالك من شك في الأهمية العلمية لهذا الكتاب، خصوصاً بالنسبة إلى الاقتصاديين

يضاف إلى ذلك تجاهل المؤلف التطرق إلى كيفية إدارة عملية التنمية بواسطة الدولة النشطة المقندة؛ ففي حين أولت النظرية الراقة للتنمية اهتماماً خاصاً بالتخطيط لإحداث التنمية، صمت الكتاب عن هذا الجانب تماماً. وتكمّن المفارقة في هذا الصدد في أن الخطوات العملية التي تخوض عنها إطار اكتشاف عملية النمو الاقتصادي ويسيرها تتطلب صراحة ليس فقط التزام الدولة وإنما أيضاً تحظىً واعياً ومتواصلاً بواسطتها حتى تتمكن من تحقيق تطوير الهيكل الصناعي. ويمكن فهم إغفال المؤلف هذا الجانب بأنه محاولة بحاجة منه للمؤسسة التي كان يعمل فيها نائباً للرئيس لاقتصاديات التنمية (البنك الدولي)، وذلك قبيل تأليف الكتاب وفي أثناء تطويره مقارنته الهيكيلية الجديدة والتبشير بها في أروقة المؤسسة المحافظة.

توجيه نقد لاذع، ومتكرر، لاستراتيجية إحلال الواردات، خصوصاً في ما ترتب عليها من تشوهات في تخصيص الموارد. ويلاحظ في هذا الصدد أن مثل هذا الموقف النقدي غير المحفوظ ربما كان بسبب عدم اطلاع المؤلف على ما توصل إليه داني روبيك، بعد تقويم منضبط للشواهد التطبيقية، من أنه خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ سجلت ٤٢ دولة نامية، من بين ٥٠ دولة توافت لها المعلومات، معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد فاقت ٢,٥ في المئة سنوياً، وأن معظم هذه الدول اتبعت استراتيجية إحلال الواردات. كما لاحظ روبيك أن ما حدث من انهيار للنمو في عدد كبير من الدول النامية لم يكن مرده إلى استنفاد استراتيجية إحلال الواردات لطاقتها وإنما لأسباب خارجة عن نطاق تحكم الدول النامية، بما في ذلك التخلي عن نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة، وصدمتا أسعار البترول، ودورات ارتفاع وانهيار أسعار السلع الأولية. وقد عبر روبيك عما توصل إليه بملاحظة ذكية هي : «لو انتهى العالم في عام ١٩٧٣ لما اكتسبت استراتيجية إحلال الواردات تلك السمعة السيئة»، وهذه ملاحظة ردّها مؤلف الكتاب الذي نحن بصدده<sup>(٣)</sup>.

---

<sup>٣</sup> انظر كتاب داني روبيك بعنوان: Dani Rodrik, *The New Global Economy and Developing Countries: Making Opening Work*, Essay. No. 24 (Washington: Overseas Development Council, 1999), pp. 68-71.